كيف يدافع الجنوب عن نفسه وحقوق شعبه؟

الانتقالي الجنوبي في مواجهة إرهاب الشرعية

سياسيون: يجب ممارسة سياسة التحذير والوعيد

مجلس يافع ببريطانيا يطالب بالتصدي للمؤامرة الكبرى على الجنوب

(الأمناء) القسم السياسي:

بعد مرور ثلاثة أشهر ونصف الشهر على توقيع اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الشرعية، أصبح الحديث الآن عن السبل التي تُمكّن الجنوب من الدفاع عن أمنه واستقراره من الإرهاب الإخواني المتواصل.

المدة الزمنية لبنود الاتفاق الموقع في الخامس من نوفمبر الماضي، انتهت دون أن تلتزم حكومة الشرعية المخترقة من حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي بأيّ من هذه البنود، ما فرض الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذا المسار، بعدما زرعت المليشيات الإخوانية الشوك في طريقه.

وفيما نُظر إلى اتفاق الرياض بأنّه مثّل خطوة أولى على طريق رحلة الجنوب نحو التحرُّر الكامل واستعادة الدولة، فإنّ العراقيل الإخوانية التي رمت إلى إفشال الاتفاق جعلت الأحاديث تتحوّل إلى الخيارات التي يملكها الجنوب في المرحلة المقبلة.

وأكد المحلل العسكري العميد خالد النسي أنّ أبناء الجنوب لن ينتزعوا حقوقهم إلا بالقوة.

وأضاف النسي، عبر (تويتر): «لا أحد سيعطينا حقوقنا ولن نحصل عليها بالمهادنة والمجاملة.. حقوقنا تحت أنياب عصابة، وإذا أردنا الحصول عليها علينا انتزاعها وبالقوة».

وتابع: «بقاء الوضع هكذا هو استمرار لمعاناتنا وضياع حقوقنا أما العصابات، فهذا الوضع هو مثالي بالنسبة لها، فالمساعدات تأتي إليها وما زالت مسيطرة على خيرات الجنوب».

ونص الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتعيين محافظ ومدير أمن جديدين للعاصمة عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، وتعيين محافظين لأبين والضالع خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر.

وتضمّن الاتفاق أن يباشر رئيس الحكومة الحالية عمله في العاصمة عدن خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق وذلك في 12 نوفمبر، وتعيين محافظين ومدراء أمن في بقية المحافظات الجنوبية من قِبل الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

واشتمل الاتفاق كذلك على عودة جميع القوات التي تحرّكت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية أغسطس الماضي إلى مواقعها السابقة خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، ويتم تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر.

وجاء في بنود الاتفاق نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج عدن تحدّدها قيادة التحالف خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتوحيد القوات العسكرية وترقيمها وضمّها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة وتوزيعها خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

وورد كذلك في الاتفاق أن تتم إعادة تنظيم القوات العسكرية في محافظتي أبين ولحج تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير، وإعادة تنظيم القوات العسكرية في بقية المحافظات الجنوبية تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 90 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 فبراير.

كل هذه البنود التي تضمّنها الاتفاق، قوبلت بسلسلة طويلة من العراقيل الإخوانية التي هدفت في المقام الأول إلى إفشال الاتفاق، وذلك لقناعة حزب الإصلاح أنّ هذا المسار يستأصل نفوذه على الصعيدين السياسي والعسكري.

الانتقالي ومواجهة إرهاب الشرعية

وعلى مدار أكثر من ثلاثة أشهر في أعقاب توقيع اتفاق الرياض، حافظ المجلس الانتقالي الجنوبي على هدوئه المعتاد في مواجهة مناوشات الشرعية التي حاولت دفعه نحو المواجهة العسكرية لإعادة الأوضاع في الجنوب في نقطة الصفر، غير أن الوضح أخذ في التغيير بعد أن استخدم المجلس عبارات تحذيرية لمليشيات الإخوان التي تستمر في إرهابها وترفض تنفيذ بنود الاتفاق.

ويرى مراقبون أن سياسة المجلس الانتقالي التي قامت بشكل أساسي على الالتزام ببنود الاتفاق والتهدئة المستمرة في وجه إرهاب الشرعية استهدف تفويت الفرصة على العناصر الإرهابية المهيمنة على الشرعية والتي سعت بكافة السبل إلى إرباك الجنوب والتحالف العربي من أجل تحقيق مصلحة أطراف دولية رفضت الاتفاق منذ بدء مفاوضات جدة، وأن المجلس كان لديه من الحنكة والمسؤولية اللازمة بما منع من انفجار الأوضاع في الجنوب».

فيما يذهب البعض الآخر للتأكيد على أن الشرعية فشلت في إيجاد مبررات مقنعة للتحالف العربي لتفسير عدم إقدامها على تنفيذ بنود اتفاق الرياض، وأن «ذلك جعلها في موقف ضعيف، واضطرت للارتكان على أن الاتفاق يحقق مصالح المجلس الانتقالي في حين أن مليشيات الشرعية كانت قد تلقت هزائم متتالية منذ اندلاع أحداث أغسطس من العام المنقضي».

ويعد استخدام أسلوب التهديد والوعيد في الوقت الحالي مطلوباً، لأن المجلس لم يخرق التزاماته بالاتفاق ولكنه يريد إيصال رسالة بقدرته على الرد في أي لحظة، وأنه مستعد تماماً لمواجهة إرهاب الشرعية في شبوة وأبين والمهرة، غير أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الضغوطات على الشرعية لإرغامها على تنفيذ بنوده.

وفي هذا السياق، وجه عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي فضل الجعدي تحذيرًا ناريًا للأدوات الإخوانية المسيطرة على قرار حكومة الشرعية، مشيراً إلى أن: «الخطر الذي يتهدد فرص حسم الحرب مع مليشيات الحوثي الإيرانية يتمثل بقيام الأدوات الإخونجية المسيطرة على قرار الشرعية بحرف مسار مجريات المعركة باتجاه الجنوب المحرر لدواعي الهيمنة وتفقيس الإرهاب، وهو الأمر الذي لن يقبله الجنوبيين، وسيقود حتما لمآلات لا تحمد عقباها».

مؤامرة كبرى على الجنوب

بدوره، طالب مجلس يافع العام في بريطانيا، المجلس الانتقالي الجنوبي بالتصدي للمؤامرة الكبرى على الجنوب العربي، وندد بمناورة الشرعية بإطلاق عدد من الأسرى دون تحرير القائد محمد أحمد الفيضي أبو سام، نائب مدير أمن محافظة لحج، وقائد قوات مكافحة الإرهاب بالمحافظة، رغم الاعتصامات السلمية المتكررة أمام مقر التحالف العربي في العاصمة عدن.

وطالب البيان التحالف العربي بالانتباه إلى مخططات الاحتلال اليمني للتوجه إلى الجنوب والتكالب على ثرواته، بدلا من التوجه عسكريا إلى الشمال لتحرير صنعاء وتحريرها من مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة إيرانيا.

وحذر من الصفقات السياسية بين جناح الإخوان في حكومة الشرعية ومليشيا الحوثي ضد الجنوب والقوات الجنوبية المسلّحة، مشيراً إلى تعطيل حكومة الشرعية، اتفاق الرياض، ومساعي الإخوان لعرقلة تنفيذه بنوده، ومحاولة إدخال مليشيا إخوانية إلى المحافظات الجنوبية.

وكانت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، قد استعرضت خلال اجتماعها مطلع الأسبوع الجاري مستجدات الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية، على الساحة الجنوبية، وتطرق الاجتماع إلى المحاولات الاستفزازية لمليشيا الإخوان الإرهابية التابعة لحكومة الشرعية، في محافظات سقطرى وشبوة وأبين.

واعتبرت الهيئة تزامن محاولات مليشيا الحوثي فتح جبهتين جديدتين في كل من يافع والمسيمير بلحج، مع استفزازات مليشيا الإخوان في شبوة وأبين، وإعادة تفعيل نشاط الخلايا الإرهابية في المناطق الوسطى بمحافظة أبين، دليلا قاطعا على التنسيق بين جميع تلك الأطراف.

وحذرت من أن أهداف التنسيق بين الأطراف الثلاثة يهدف إلى إعادة احتلال الجنوب، وإسقاطه في أتون الفوضى.